

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

مستخلص اتجاه المحقق الاصفهاني تجاه الاستصحاب اللمعاني

لقد بات مشرقاً أن المحقق الاصفهاني يُعد أول مهتم بالاستصحاب تسجيلاً لقصد الامتثال فقد جوز استصحاب «الوجوب المعلوم قبل العمل» - لا شخص الأمر. ثم سيكشف إنما دخالة القصد ضمن الغرض بحيث لا يتوارد أصل مثبت للحكم العقلي - أي ركتبة القصد ضمن الغرض. إذ قد استصحاب «الوجوب الشرعي» الذي سيقع أيضاً موضوعاً لحكم العقل بامتثال القصد إنجازاً للغرض» وبالتالي لم يستصحاب المحقق الاصفهاني شخص الأمر إذ يعتقد أن المأمور به قد تم إسقاطه بحدوده وقيوده بحيث قد أضمهل الأمر الشخصي - أي المأمور به - ولها قد اختل استصحابه نهائياً.

ولكنا ضمن الدورة السالفة قد فسرنا «الوجوب المعلوم» بالغرض وبيننا أن المحقق الاصفهاني قد نوى استصحاب الغرض الكلي إذ بعدما نفذ المأمور به بلا قصد، فسيشك فيبقاء الغرض فيستصحبه، إلا أن هذه التفسيرة نائية عن ظهور عبائر المحقق الاصفهاني تماماً، بل الأخرى هو استصحاب نفس «الوجوب المعلوم» فحسب.

نمط تفسير تحقيق الأصول عن عبارة المحقق الاصفهاني
لقد أعجبنا نمط تفسير تحقيق الأصول عن مقالة المحقق الاصفهاني حيث قد أوضحها بتلقي خاطئ قائلاً:

«و قد أورد عليه (استصحاب الوجوب) المحقق الاصفهاني بعدم جريانه لكونه بلا أثر شرعي لأن استصحاب الوجوب لإثبات وجوب قصد الامتثال «أصل مثبت» لأن قصد الامتثال ليس من الآثار الشرعية لبقاء الوجوب، نعم هو من آثاره العقلية». [1]

بينما:

- أولاً: لو سلمنا تمامية هذه التقريرات المنقولة عن أستاذنا المكرم بدقة وافية، لواجه اعتراضاً صارماً بأن المحقق الاصفهاني لم يطرح في هذا الحقل «مُثبتية الأصل» أساساً بل قد رفض استصحاب «شخص الأمر» فحسب لسقوطه.

- ثانياً: لقد كرر مقرر تحقيق الأصول مقالة المحقق الاصفهاني بأكمله ثم نسبها إلى أستاذه - الشیخ الوحد الخراسانی دام ظله - قائلاً: «قال الاستاذ دام بقاه: إن ما ذكره المحقق المذكور في الإبراد على الاستصحاب إنما يتم لو أريد ترتيب أثر شرعي على الاستصحاب، ولكن المستصحب فيما نحن فيه هو نفسه حكم شرعي (أي الوجوب) وباستصحابه يثبت الموضوع للحكم العقلي، لأن المستصحب هو «الوجوب» وإذا ثبت بقاء تم اشتغال الذمة، والعقل يحكم بضرورة العمل لفراغها، ولا شك في عدم اختصاص حكم العقل بلزوم الخروج عن عهدة التكليف بالوجوب الواقعي، بل يشمل الوجوب التعبدى الثابت بالاستصحاب أيضاً....»

و الحال أنّ هذه العبارات تنتسب إلى المحقق الاصفهاني بالتحديد لا إلى أستاذه، وبالتالي يبدو أنّ المقرر قد ذلت خطاه لدى التقرير لأنّه في الأخير أيضاً قد استشهد بنفس مقوله المحقق الاصفهاني مستشكلاً عليه، فالتهافت والاستغراب يبوحان تماماً من هذه التقريرة.

مقابلة اعتراضية حرّيّة تجاه نهاية الدراسة و سنسنِ الصراغ بهجمة تجاه المحقق الاصفهاني:

- أولاً: لو فسرنا عبارته: «الوجوب المعلوم» بالغرض الكلي وفقاً لاستظهارنا ضمن الدورة السالفة، لها جمناه بأن «استصحاب الغرض» لا يُعد حكماً شرعاً ولا موضوعاً لحكم العقل إذ العقل لا يدرك وجوب امثال أي غرض و بأي شكل استشكناه.
- ثانياً: إن «استصحاب الغرض» أو «استصحاب الوجوب المعلوم» يُضاهي تماماً قاعدة الاشتغال والذى قد أجراها المحقق الآخوند للخروج عن العهدة، فنتائج الاستصحاب والاشغال موحد ومتدرج، أجل يُعد «الاستصحاب الشرعي» حاكماً على «الاشغال العقلية» وبالتالي سيُتاح لنا استخدام كليهما نظراً لوحدانية مثالهما.

فالمحصود أتنا نمتلك ثلاثة عناصر متميزة عن بعض:

1. الوجوب المعلوم: وقد ارتضينا استصحابه وفقاً لما خلا.
2. شخص الأمر: وقد بَرَرْنا استصحابه إذ قد عالجنا «إمكانية اتخاذ القصد ضمن المتعلق» فمن ثم سيظل «شخص الأمر» مشكوكاً - أي الصلاة بلا قصد - فنستصحب الأمر ثم سيكتون «موضوع حكم العقل» بامثاله مع القصد، و لهذا لا يمتاز استصحاب «الوجوب المعلوم» عن «استصحاب نفس الأمر» إذ قد اتفق تناجهما معاً، أجل لدى الكفاية سيتلاشى استصحاب شخص الأمر لإثبات لزوم القصد نظراً «لاستحالة اتخاذ القصد» لديه، ولهذا قد وجدناه ملتجأ إلى قاعدة الاشتغال بحيث لم يعبر بلزوم «تحصيل الغرض» - كما فسّره البعض غالباً - بل رکز على وجوب إفراغ الذمة و العهدة.
3. الغرض الكلي: وقد أسلفنا أن «الغرض» منعدم الاستصحاب:
 - Ø لأنّه يفتقد حالة مسبقة مُتيقنة.
 - Ø وأنّ الشّارع لم يستوجب توفير الأغراض بكلّ أشكالها سوى بحجة معتبرة.
 - Ø وأنّه لا يُعد حكماً ولا موضوعاً لحكم الشرعي كي يستصحب.

[1] حسيني ميلاني على. تحقيق الأصول على ضوء أبحاث ... آية الله العظمى الوحيد الخراساني مد ظله. 2. Vol. 2. ص110 قم، مركز الحقائق الإسلامية.